

# جمود الترتيبات الأمنية يفتح الباب لتجنيد الأطفال في دارفور

## السودان أمام ضغوط دولية لحصار التجنيد بعد رفع اسمه من القائمة السوداء



إقحام الأطفال في النزاعات

منهم، لأن غالبيتهم لن تكون لديهم الرغبة في ترك مواقعهم العسكرية. وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى وجود جملة من الإشكاليات التي ستواجه السلطة الانتقالية في أثناء تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية، لأن هؤلاء الأطفال لا يمكن دمجهم في الجيوش النظامية حيث ذلك يتعارض مع قوانينها، كما أن قوات الدعم السريع كان لديها أطفال يقاتلون في صفوفها لم يتم التعرف على مصيرهم حتى الآن، والأمر بحاجة إلى إدخال تعديلات على قوانينها. وأعلنت هيئة محامي دارفور في وقت سابق عزمها تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول تجنيد الأطفال بولايات دارفور، على أن تقوم على ضوء نتائجها بمخاطبة السلطات المسؤولة في الدولة المتحدة المعنية بمكافحة تجنيد الأطفال، ودعت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للملاحقة الجنائية لمركبي جرائم تجنيد الأطفال ومحاکمتهم محاكمات رابعة.

الحركات المسلحة وبعض الميليشيات الأخرى، لأن تعدد فترات لحصار الأطفال وتصنيفهم. وتقلصت الجلسات التوعوية التي كانت تنظمها قوات "يوناميد" في دارفور بعد انسحابها، وكان آخرها في نوفمبر الماضي بعنوان "لا للجنود الأطفال، احصوا دارفور"، وبلغ عدد المشاركين فيها 242 شخصا منهم 109 امرأة واستهدفت التعريف بالطفل الجندي ومعايير التشغيل الموحدة للإفراج عن الجنود الأطفال وإعادة دمجهم. وأكد عضو هيئة محامي دارفور نصرالدين يوسف، أن السودان بحاجة إلى منظومة تشريعية جديدة تجرم تجنيد الأطفال وتضع عقوبات رادعة على من يخالفها وأن تتلاءم قوة القانون مع أعداد الأطفال داخل جيوش الحركات المسلحة، على أن يتضمن إجراءات واضحة لتحويل هؤلاء إلى كادر منتج ومتعلم في يامن المجتمع من أي جنوح

تتري أن هناك احتمالا لمواجهة مؤجلة، بجانب أنها تستغل مساعي العديد من الأسر في أن يكون أبنائهم ضمن عناصر الحركات، حيث ذلك يعود عليهم بمكاسب اقتصادية في ظل أوضاع معيشية صعبة وارتفاع معدلات الفقر، لأن البعض منهم حصص مكاسب عدة جراء مشاركة الأبناء ضد قوات الدعم السريع سابقا. وتحتاج القبائل في مناطق النزاعات المستمرة في غرب دارفور إلى حماية عسكرية تجدها في الزج بابنائها الصغار في جيوش الحركات، فهؤلاء قد يكونون ضمن القوات النظامية في مرحلة لاحقة حال استمر جمود الترتيبات الأمنية ووصولوا إلى سن الرشد الذي يتيح لهم الانضمام للقوات المسلحة. وتأتي هذه الممارسات وسط غياب دور المنظمات الأممية الخاصة بالأطفال عن التواجد في الكثير من مناطق الهامش التي تآثرت فعالية رقابتها بالأوضاع الصحية التي فرضها انتشار فيروس كورونا، ما أفسح المجال أمام

دمج الأطفال من الجنود السابقين في مجتمعاتهم، إلى جانب توفير عدد كاف من مراكز التدريب المهني بما يدعم استكمال الأطفال دراستهم وضمان عدم إضرارهم بالمجتمع المحيط بهم. وتظل هناك جملة من الأبعاد التي تقود إلى عمليات التجنيد، بينها عدم وجود ثقل عسكري لبعض الحركات التي وقعت على السلام، ما يدفع باتجاه البحث عن عناصر يمكن أن تدعم مكاسبها في ملف الترتيبات الأمنية إلى جانب غياب رؤية السلطة الانتقالية بشأن إنزال السلام وغياب الحركات الأكثر تأثيرا في الصراع، حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور والعزيم الحلو، عن السلام ما يجعل هناك توقعات بانذلاع الصراع على نطاق واسع في أي لحظة. وأكد محمد الفاتح همة أن كل الأطراف المسلحة في الهامش تعمل الآن على تدعيم قوتها العسكرية، لأنها

يواجه السودان تحديا جديدا يتمثل في محاصرة عملية تجنيد الأطفال التي لجأت إليها الحركات المسلحة في ظل فقدان الثقة مع القوات النظامية، وهو ما دفع نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو إلى انتقاد هذا التوجه ووصفه بـ"الخطوة المخالفة للقانون"، فيما تجد السلطة الانتقالية في البلاد نفسها تحت ضغوط دولية لوضع حد لهذه الظاهرة.

في صراعات خاضتها داخل السودان وخارجه. تجد السلطة الانتقالية نفسها أمام ضغوط دولية لحصار عملية تجنيد الأطفال بعد أن قررت الإدارة الأميركية مؤخرا رفع اسم السودان من قائمة الدول المخترطة في تجنيد الأطفال، وهو قرار إيجابي يجعل الحكومة مطالبة بالحفاظ عليه وتقديم ما يثبت جديتها في إنهاء عمليات التجنيد بشكل كامل بما يدعم انفتاحها على المجتمع الدولي. وقال المحلل السياسي المتخصص في شؤون دارفور محمد الفاتح همة، إن الحركات المسلحة تسابقت في ما بينها لتجنيد أكبر قدر من العناصر قبل الوصول إلى عملية التسوية الأمنية، ووصل الأمر إلى بيع الرتب في الشوارع بشكل علني وانتقل من دارفور إلى الخرطوم وأضحى يشكل قضية مجتمعية شائكة تدور حولها نقاشات عديدة بشأن الهدف منها بعد الوصول إلى سلام.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن الحركات المسلحة ضاعفت من توجهاتها التي تشي بانها تمضي في اتجاه الحرب مجددا بدلا من الجنوح إلى السلام، سواء أكان ذلك من خلال تخريب دفعات جديدة من العناصر المسلحة أم الانتشار في مناطق مدمية ونهاية بتجنيد الأطفال، ما يعني أنها تسعى للاحتفاظ بعناصرها المسلحة إلى حين نهاية المرحلة الانتقالية أو أنها ليست لديها ثقة في السلام الذي وقعته وبالتالي تستعد لرحلة جديدة من النزاع. وفتد قائد جيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي (حركة موقعة على اتفاق جوبا)، جلال موسى بحر الدين خلال لقاء عقده وحدة حماية الطفل التابعة لقسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة العاملة في دارفور "يوناميد" التي زارت دارفور قبل انتهاء عملها في يناير الماضي، دوافع الحركات لتجنيد الأطفال، مشيرا إلى أنها تسعى للحصول على ضمانات لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج للإفراج الفوري عن الأطفال. وأوضح أن السلطة الانتقالية مطالبة بتوفير الحزم الضرورية لإعادة

الخرطوم - طغت حالة فقدان الثقة بين الحركات المسلحة والقوات النظامية على أوضاع الأطفال في دارفور بعد أن استمرت عمليات تجنيدهم داخل الحركات والجيوش المختلفة بعد التوقيع على اتفاق سلام جوبا، ما يجعل هناك بيئة مواتية لاشتعال النزاع مجددا في الهامش وسط عشرات تواجه تنفيذ الترتيبات الأمنية. وانتقد نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، على هامش زيارته مدينة الجنيبة بغرب دارفور الخميس، عملية تجنيد الأطفال من قبل الحركات المسلحة ووصفها بأنها "خطوة مخالفة للقانون"، ورفض انتهاج أي حركة مسلحة ذلك. وتلقت منظمات حقوقية وبعض هيئات المجتمع المدني في دارفور شكوى عديدة خلال الفترة الماضية جراء تزايد وتيرة عملية تجنيد الأطفال، في ظل حالة من الهشاشة الأمنية تعاني منها ولايات الإقليم جراء انتشار السلاح على نطاق واسع وتسابق الحركات على تعزيز قوتها الأمنية والعسكرية أملا في الحصول على مكاسب إضافية في أثناء عمليات دمج جيوشها بالقوات النظامية.

نصرالدين يوسف

السودان بحاجة إلى منظومة تشريعية تجرم تجنيد الأطفال

محمد الفاتح همة

الأطراف المسلحة تعمل الآن على تدعيم قوتها العسكرية

وحسب العديد من أبناء دارفور الذين تواصلت معهم "العرب"، فإن عمليات التجنيد لا تقتصر فقط على الحركات المسلحة، فالأمر ذاته كانت تقوم به قوات الدعم السريع التي يرأسها نائب رئيس مجلس السيادة، وإن أصبحت بوتيرة أقل بعد ثورة ديسمبر، لكنها رسخت للزج بالأطفال في جيوش الحركات المسلحة بفعل المكاسب المادية التي يحققها الأطفال نظير مشاركتهم

## الأموال السورية المجمدة في لبنان تحدّ يواجه الأسد في ولايته الرابعة

وأضاف "قيمة الأموال السورية المجمدة في مصارف لبنان تقدر بما بين 40 و60 مليار دولار". وعلى وقع الانهيار الاقتصادي، رفعت الحكومة خلال الأسابيع الماضية أسعار البنزين غير المدعوم والمازوت والخبز والسكر والرز، فيما تفاقمت في الأسابيع الماضية مشكلة انقطاع الكهرباء، جراء نقص الغاز المغذي لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بحسب مسؤولين سوريين، ووصلت مدة التقنين في بعض المناطق إلى نحو عشرين ساعة يوميا. ويُفاقم رفع الأسعار معاناة السوريين الذين ينتظرون في طوابير طويلة للحصول على البنزين المدعوم ويشكون من الغلاء واستمرار ارتفاع الأسعار. ويعيش أكثر من ثمانين في المئة من السوريين راهنا تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما يعاني 12.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بحسب برنامج الأغذية العالمي. وكانت الانتخابات الرئاسية الأخيرة قد جرت في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الأسد المقرة بأقل من ثلثي مساحة البلاد، فيما غابت عن المناطق الخارجة عن سيطرتها، وأبرزها مناطق نفوذ الإدارة الذاتية الكردية (شمال شرق) ومناطق تحت سيطرة هيئة تحرير الشام وفصائل موالية لانقرة في شمال البلاد.

دمشق - أدى الرئيس السوري بشار الأسد السبت اليمين الدستورية لولاية رئاسية رابعة بعد نحو شهرين من انتخابه، وسط أزمة اقتصادية خانقة تعصف بالبلاد التي تشهد نزاعا داميا منذ أكثر من عشر السنين. ودفع تعثر الاقتصاد المستمر الذي يعد أبرز تحديات الرئيس السوري، إلى التطرق للأموال السورية المجمدة وكذلك العقوبات الغربية على نظامه. وقال في خطاب القاه إثر القسم على هامش احتفالية أقيمت في قصر الشعب في دمشق أمام أعضاء مجلس الشعب، إن نتائج الانتخابات "اثبتت قوة الشرعية الشعبية التي يمنحها الشعب للدولة وسفقت تصريحات المسؤولين الغربيين حول شرعية الدولة والدستور والوطن". ونقلت وسائل الإعلام الرسمية ومؤسسات الرئاسة كلمة الأسد، بينما اتخذت إجراءات أمنية مشددة في دمشق ومحيط القصر الرئاسي. واعتبر الأسد أن "العائق الأكبر حاليا هو الأموال السورية المجمدة في المصارف اللبنانية" مقدرا قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات. ويلي ذلك من ناحية حجم التأثير على حد قوله "الحصار الذي سبب اختناقات وخلق صعوبات" في إشارة إلى العقوبات الدولية التي تنقل كاهل نظامه منذ اندلاع الحرب.

## مديرو مستشفيات جنوب العراق يستقبلون خوفا من تحميلهم مسؤولية كوارث جديدة

المستقبلين "واصلوا العمل في عياداتهم الخاصة". وشهدت مدينة الناصرية بعد الحريق العديد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية الليلية احتجاجا على انعدام كفاءة السلطات.

مديرو المستشفيات بجنوب العراق استقبلوا منذ الحريق الذي أتى على وحدة كوفيد - 19 في مستشفى الحسين بالناصرية

وأمر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عقب مأساة مستشفى الناصرية بإقالة واستجواب مدير صحة محافظة ذي قار ومدير مستشفى الحسين ومدير الدفاع المدني في المحافظة. وتأتي هذه المستجدات في وقت تعرف فيه العراق تفشيا سريعا لفايروس كورونا حيث أعلنت السلطات الصحية عن تسجيل 38 وفاة جديدة و8149 حالة إصابة بالفايروس. ويرتفع بذلك إجمالي الوفيات بسبب الوباء في العراق إلى 17 ألفا و 789 حالة. وقالت الوزارة في التقرير اليومي الذي نشرته السبت إنه تم تسجيل 8149 إصابة جديدة ليرتفع إجمالي الإصابات إلى مليون و 483 ألفا و 14 إصابة.

مرضين كورونا. واعتقل إثر ذلك ثلاثة مسؤولين بينهم مدير المؤسسة، وصدرت 10 أوامر قبض أخرى من القضاء، لكن ذلك لم يهدئ غضب المواطنين. وحصلت مأساة مماثلة في وحدة علاج مرضى كوفيد-19 في مستشفى ببغداد في أبريل، أسفرت عن مقتل 80 شخصا. ومع كل مأساة، يلقي العراقيون اللوم على الإهمال وانتهاك قواعد السلامة الأساسية والفساد وتقصير السلطات. ومنذ بداية وباء كورونا الذي توفي بسببه أكثر من 17 ألف شخص في العراق، شيدت على عجل أروقة خاصة في المستشفيات لاستقبال المصابين بالفايروس.

وقد أقرت الحكومة بداية الأسبوع بأن غالبية تلك الأروقة والمستشفيات لا تراعي شروط السلامة. واندلع السبت حريق في رواق نصب لإيواء عمال الصيانة في مؤسسة صحية بالناصرية. وقد تمت السيطرة بسرعة على الحريق الذي لم يخلف ضحايا. واعتبر الناشط ورئيس تحرير إحدى الصحف المحلية عدنان دافار أن الاستقالات المتتالية لمديري المستشفيات "دليل على انهيار منظومتنا الصحية"، منتقدا المسؤولين الذين "فروا من مسؤولياتهم بشكل مخجل". بدوره استنكر الإعلامي عدنان توما "تهربهم من كل واجباتهم في حين يجب أن يضاعفوا جهودهم"، مؤكدا أن معظم

وأفاد المسؤول العام عن الهيئات الصحية سعد الجيد أن مديري ونواب مديري ما لا يقل عن خمسة مستشفيات في المحافظة غادروها، تاركين إدارة المؤسسات لموظفين أقل أهلية. وأوضح أن الدافع هو الخوف من تحميلهم المسؤولية في حال وقوع كارثة جديدة مع تنامي الحرائق في مستشفيات العراق المتداعية. ولقى ما لا يقل عن 60 شخصا مصرعهم في حريق مشروع دمر رواقا في مستشفى الحسين بالناصرية ليأواء

الناصرية (العراق) - دفع توجس مديري المستشفيات في جنوب العراق من تحميلهم مسؤولية كوارث جديدة قد تحل بتلك المنشآت الصحية التي يديرونها إلى الاستقالة وذلك في أعقاب حوادث حرق. وقالت السلطات الصحية في ذي قار بجنوب العراق إن العديد من مديري المستشفيات استقالوا من مناصبهم في المحافظة منذ الحريق المميت الذي أتى على وحدة كوفيد - 19 في مستشفى الحسين في مدينة الناصرية الإثنين.



العراقيون مازالوا يعيشون هول فاجعة مستشفى الحسين